9 مخترعين كويتيين استعرضوا أحدث ابتكاراتهم

مشاركة متميزة لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع في معرض الاختراعات

المخترعون في صورة جماعية

أعلن مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع - أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عن مشاركة تسع مخترعين كويتيين في المعرض الدولي للاختراعات في الشرق الأوسط في دورته الـ12 خلال الفترة من 16 الى 19 فبراير المقبل تحت شعار (لقاء المستثمرين بالمخترعين)، بهدف خلق الفرص الاستثمارية والتسويق للاختراعات الكويتية.

وقال رئيس قسم فحص وتسجيل براءات الاختراع بإدارة الابتكار محمود زمان ان هناك برنامج خاص وهو برنامج رعاية المخترعين والذي يضم عدة مراحل تبدأ بفحص الفكرة وتسجيل براءة الاختراع وعمل النموذج الصناعي ومن ثم تحويل الاختراع الى مرحلة التسويق.

واشار الى ان تسويق الاختراعات هو هدفنا من مشاركة المخترعين في المعارض الدولية التي تقام محليا وعالميا، وتحديدا المعرض الدولي للاختراعات في الشرق الأوسط، والذي يعد نافذة تسويقية تعد الابرز في المنطقة، فضلا عن تسليط الضوء على الاختراعات المتميزة للمخترعين الكويتيين.

واوضح زمان ان المعرض فرصة لتسويق الاختراعات كونه يهدف الى جذب المستثمرين لساحة المخترعين خاصة انه يصنف المعرض الثاني عالميا بعد معرض جنيف الدولي، لذا يكون فرصة لتسويق الأفكار، اضافة الى تشجيع أبناء الكويت على الابتكار والابداع، مؤكدا على دعم الدولة لهذا النوع من الفكر المتطور للابتكار والابداع.

واكد على اهمية الدور الذي يقوم به مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في دعم المركز ودعم المخترعين الكويتيين على مدار العام، فضلا عن دعمها اللامحدود للابتكار والابداع بشكل عام.

وقال ان المعرض يحظى بالرعاية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد ورئيس مجلس ادارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وهذا يؤكد على مدى دعم القيادة السياسية للمخترعين من أبناء الكويت وتشجيعها للابتكار والابداع على مستوى الدول العربية والأجنبية.

وأشار الى ان تلك الرعاية تعد حافزا لكل مخترع كويتي حريص على رفع راية بلاده في مختلف المحافل العلمية العالمية، لافتا الى ان تلك الرعاية هي ايضا لدعم الاقتصاد الكويتي وخلق فرص عمل تساهم في تحويل الكويت الى مركز تجاري، وهو توجه حضرة صاحب السمو ورؤيته السامية لكويت جديدة 2035.

وقال ان المخترعين المشاركين في المعرض هم أحمد مظفر وسليمان الخطاف وعبد الكريم المطوع وعادل الوصيص وخالد الخليفي ووسمية العازمي وروان الثمان وحمد السلوم والدكتور زين العتيبي.

قبضت على مزور عملة بحوزته 8960 ديناراً من فئة الـ 20 ديناراً

«الداخلية»: ضبط 5 متورطين في حمل سلاح ناري والاعتداء على شاب بخيطان

عملة الـ20 دينارا

أوضحت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أنه والحاقا للبيان الصادر منها حول واقعة اعادة نشر وتداول مقطع فيديو اعتداء على حدث وتهديده بسلاح ناري، إذ تؤكد الإدارة ان الواقعة حدثت قبل عامين وعند إعادة تداول الفيديو على مواقع التواصل قام والد المجني عليه بالتقدم بشكوى إلى مخفر شرطة خيطان وتم احالتها إلى نيابة الاحداث التي باشرت اجراءاتها بإصدار قرار بضبط واحضار المتهمين الذين جميعهم «احداث»، وعليه تحرك قطاع الأمن الجنائي تنفيذا لقرارات النيابة العامة، وتم ضبط 5 من المتهمين وجار تكثيف الجهود لضبط الثلاثة متهمين الآخرين.

من جانب آخر تمكن قطاع الأمن من ضبط شخص يقوم بتزوير العملة الكويتية، وعثر بحوزته على «8960» دينارا مزورة من فئة الـ«20 دينارا».

وفي التفاصيل، وردت معلومات إلى قسم مباحث جليب الشيوخ تفيد بقيام شخص بتزوير العملة الكويتية فئة الـ (20 دينار)، وتصريفها في المتاجر والأسواق التجارية.

شمات

النقد الدولي

، مقارنة بالقطاع الخاص والترشيد المدروس للدعوم العامة وإصلاح التحويلات إلى المؤسسات العامة، من شأنه أن يولد وفورات كبيرة.

وتوقع في البيان الختامي الذي أعدته بعثته إلى الكويت، في الفترة بين 7 و20 يناير الجاري، أن تبلغ الاحتياجات التمويلية للكويت حوالي 55 مليار دينار، على مدار السنوات الست المقبلة، وأن تزداد الاحتياجات التمويلية للحكومة بسرعة، وأن يتحول رصيد الموازنة العامة «بعد احتساب دخل الاستثمارات الحكومية واستبعاد مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة»، من فائض قدره 5.5% من الناتج المحلي في 2019 إلى عجز بنفس القيمة بحلول 2025.

وأوضح الصندوق في إطار المشاورات الدورية لعام 2020 أن نمو الاقتصاد المحلي بلغ 0.7% العام الماضي، مؤكدا أنه دون اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى، وفي ظل الأوضاع الحالية فيما يتعلق بالتحويل إلى صندوق الأجيال القادمة، فستكون تغطية هذه الاحتياجات التمويلية تحديا جديا، ما سيؤدي إلى استنفاد أصول صندوق الاحتياطي العام المتاح في أقل من عامين، بينما سيستمر إجمالي أصول الهيئة العامة للاستثمار بالارتفاع.

وأوجز محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل في تصريح ل«كونا»، أبرز مضامين البيان الختامي للبعثة وما تناوله من طبيعة التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي، وسبل مواجهتها، وترحيب البيان بجهود «المركزي»، في تعزيز متانة القطاع المصرفي والمالي وزيادة تحصينه.

وقال الهاشل إن بيان البعثة جاء ضمن ثلاثة محاور رئيسية، تشمل التطورات المالية الكلية الراهنة في الكويت، والتوقعات الاقتصادية الكلية والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات ومناقشة السياسات.

وقد نشر موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني صباح أمس «البيان وأشاد في بدايته بتحسن نمو القطاعات غير النفطية في الكويت الذي بلغ نحو 3% العام الماضي مدفوعا بقوة الإنفاقين الحكومي والاستهلاكي.

وذكر البيان أن نمو القطاع النفطي تأثر بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه، إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 1% في ظل تمديد اتفاق (أوبك +) لتخفيض الإنتاج من النفط وعليه فمن المقدر أن يحقق الاقتصاد المحلي نموا بنحو 0.7% عام 2019 مقارنة بنحو 1.2% عام 2018. وأشارت توقعات البعثة إلى ارتفاع إنتاج الكويت من النفط بنحو طفيف خلال العام الحالي ليصل إلى 2.7 مليون برميل يوميا، ما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 0.3%.

كما توقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنحو 3% العام الحالي، على أن تتسارع وتيرة ذلك النمو إلى 3.5% على المدى المتوسط، مدعوما بزيادة كل من الإنفاق الحكومي والتوظيف ونمو الائتمان على أن يبلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي نحو 1.5 في عام 2020 و2.7% على المدى المتوسط.

وعن التضخم، أفادت البعثة بأنه وسط ارتفاع كل من أسعار المواد الغذائية والنقل، وتباطؤ وتيرة تراجع الإيجارات في القطاع السكني، فإن معدل التضخم السنوي لعام 2019 سيبلغ نحو 1.1 ونحو 1.8% العام الحالي مع بدء ارتفاع الإيجارات في القطاع السكني.

وذكرت البعثة أن رصيد الموازنة العامة سجل «بعد خصم مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية» عجزا بنحو 8% من الناتج المحلي للسنة المالية 2019/2018، «إذ لم تتمكن الحكومة من إصدار أي دين جديد منذ أكتوبر 2017»، بانتظار موافقة مجلس الأمة على قانون الدين العام الجديد، ما اضطر الحكومة إلى السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لسد العجوزات في الموازنة.

وتوقعت تراجع فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات الكويت ليصل إلى نحو 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وسط تراجع الصادرات النفطية وارتفاع الواردات.

ونوهت بالأداء القوي للقطاع المصرفي الذي عكسته نسبة كفاية رأس المال التي بلغت نحو 17.6% في سبتمبر 2019 وما تتمتع به البنوك المحلية من سيولة وفيرة على المدى القصير، في حين سجل معدل صافي القروض غير المنتظمة بعد خصم المخصصات المحددة مستويات منخفضة بلغت نحو 1.2% من إجمالي محفظة القروض ما يعكس تحسن جودة الأصول لدى البنوك.

وبينت أن نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة ارتفعت إلى نحو 229%، وتراجع صافي الدخل من الفوائد نتيجة تقليص هامش أسعار الفائدة على الإقراض المصرفي وتكلفة الأموال، متوقعة أن يتسارع نمو الائتمان مع تدفقات إضافية محتملة لرؤوس الأموال ووفرة السيولة المصرفية.

ولفتت البعثة إلى قرار «المركزي» الكويتي أواخر عام 2018، بزيادة سقف القروض الشخصية الذي أثر تسارعا في نمو الائتمان المصرفي، مشيدة بدوره في استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية بحرفية عالية للحفاظ على جاذبية الدينار الكويتي ودعم الإقراض الموجه للاقتصاد.

وقالت إنه على الرغم رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة على الدولار الأميركي في عام 2018، فإن «المركزي» الكويتي أبقى أسعار الفائدة دون تغيير باستثناء القرار في مارس 2018، وقام فقط برفع سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو».

وأشارت البعثة إلى أن «المركزي» خالف قرارين للفيدرالي الأميركي بتخفيض أسعار الفائدة على الدولار خلال عام 2019، وجاراه في تخفيضه الثالث لأسعار الفائدة في أكتوبر الماضي، معتبرة أن ربط سعر صرف الدينار بسلة غير معلنة من العملات، هي سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي قدمت دعامة فعالة ومرونة نسبية لسعر الصرف خلال فترة قوة الدولار الأميركي.

وأشادت البعثة بسياسات «المركزي» الرقابية الحصيفة في التنظيم والإشراف التي ساهمت في الحفاظ على مرونة القطاع المصرفي، مؤكدة في الوقت نفسه دعمها لخططه لإجراء دراسة شاملة لأدوات التحوط الكلي لضمان استمرارها في تعزيز مرونة القطاع المالي ومنع تراكم المخاطر النظامية وتحقيق التوازن بعناية بين أهداف الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. كما أكدت دعمها لجهود «المركزي» الجارية لتعزيز الأطر الإشرافية والتنظيمية، وتعزيز الإشراف القائم على المخاطر، مرحبة بالتقدم في سبيل إنشاء هيئة شرعية مركزية في البنك المركزي، ما من شأنه تقليل المخاطر الناجمة عن الاختلاف في الاجتهادات الفقهية لدى البنوك الإسلامية.

الخالد

«التجربة الثانية للكويت في مجلس الأمن 2019/2018»، بالجهود الحثيثة لوزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، ونائب وزير الخارجية السفير خالد الجار الله، والمندوب الدائم لوفد دولة الكويت لدى الأمم المتحدة منصور العتيبي وفريقه المميز، والفريق المعني بوزارة الخارجية، لما يتلوه من عمل دؤوب ساهم في نجاح مهمة دولة الكويت في مجلس الأمن، وساعد في تعزيز رصيدها الدبلوماسي المنسجم أساسا مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وأشار إلى أن الكويت نجحت خلال فترة عضويتها بالتركيز على أربع أولويات، وهي تبني القضايا العربية وعلى وجه الخصوص القضية الفلسطينية وكذلك القضايا الإنسانية، ثم منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية والوساطة وأيضا تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. من جهته أكد وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، أن التجربة الثانية للكويت في مجلس الأمن موفقة وناجحة، حيث واصلت الكويت خلالها وبتوجيهات سديدة من القيادة السياسية، ما جبلت عليه من التزام متين بالقيم السامية المتجذرة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقال الناصر أن «التجربة الثانية للكويت في مجلس الأمن موفقة وناجحة، حيث واصلت الكويت خلالها وبتوجيهات سديدة من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، ما جبلت عليه من التزام متين بالقيم السامية المتجذرة في ميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من المواثيق الدولية ذات الصلة».

أضاف: «نحن في وزارة الخارجية لا ننسى أبدا الدور المحوري لسموكم، حتى قبل عضويتنا في مجلس الأمن، فلولا أن أعلنت دولة الكويت عن رغبتها بالترشح لعضوية غير دائمة ثانية لها في مجلس الأمن، فمتم سموكم بعقد لقاءات وإتمام زيارات لعديد من دول العالم».

ولفت إلى الإسهام البالغ لتلك التحركات بنيل الكويت ثقة المجتمع الدولي لعضوية مجلس الأمن.

كما استذكر قيادة وإدارة سمو رئيس مجلس الوزراء الفعالتين، خلال عضوية الكويت في مجلس الأمن وتواصل سموه المستمر، «والذي كان يربط الليل بالنهار» مع نائب وزير الخارجية خالد الجارالله، وبقية المسؤولين في الوزارة، والوفد الدائم في نيويورك، والذي كان له دور بالغ وحاسم في انجاح التجربة الثانية للكويت في مجلس الأمن لعامي «2019-2018».

وتقدم بجزيل الشكر وصادق الامتنان الى سمو رئيس مجلس الوزراء، على دور سموه الرئيسي في إنجاح هذه التجربة الكويتية في تاريخ العلاقات الخارجية للدولة.

وتعهد بالحفاظ على نفس النهج «الذي خبرناه فيكم وتعلمناه منكم في خدمة الأهداف العليا لسياستنا الخارجية، مستلهمين على الدوام معاني الحكمة والسداد في هذه السياسة التي أرساها صاحب السمو أمير البلاد، عبر السنين والعقود الماضية، أساسها السلام والحوار والوئام وتيراسها العقلانية والمصداقية والحكمة».

وقال الشيخ أحمد الناصر ان رعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء لهذه الندوة، يؤكد دأب سموه وحرصه المتواصلين على تشجيع العاملين في وزارة الخارجية بعد أن انتهت للتو عضوية الكويت غير الدائمة في مجلس الامن. يذكر ان الكويت حققت إنجازات دبلوماسية مهمة خلال عضويتها في مجلس الامن الدولي بالعامين المنصرمين بفضل تمسكها بثوابتها ومبادئها في الدفاع عن الامة العربية وحقوقها وقضاياها الى جانب جهودها الرائدة في دعم العمل الانساني واحلال السلام في الشرق الاوسط.

كورونا

وأوضح المجلس خلال اجتماعه الأسبوعي أمس، برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، أنه تابع الأنباء المتعلقة بانتشار هذا الفيروس في الصين وخارجها، وضمن اطار حرص الحكومة على اتخاذ الإجراءات الوقائية والخطوات الاحترازية للحد من انتقال فيروس «كورونا» في دولة الكويت، فقد استمع المجلس إلى شرح قدمه وكيل وزارة الصحة الدكتور مصطفى رضا، حول التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة، وبالتنسيق التام مع منظمة الصحة العالمية وجميع المنظمات العالمية والإقليمية المعنية، وكذلك الجهات المحلية المعنية بالتعامل مع مثل هذه الأمراض والأوبئة، للحد من انتشار هذا المرض ومنع العدوى واتخاذ كل الإجراءات الوقائية والاحترازية لمجابهة هذا الفيروس، مؤكدا خلو دولة الكويت من أي إصابة بحمد الله، ومنوها بجاهزية العيادات الصحية وغرف العزل الموجودة في مطار الكويت الدولي، وتزويد المنافذ بالكاميرات الحرارية، وتعميم الإقرارات الصحية على القادمين إلى الكويت من الدول المعلن عن ظهور المرض فيها، وتجهيز القطاع الصحي بالمعدات والأجهزة اللازمة لمنع انتشار العدوى.

من جانب آخر قدم كل من وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية المستشار الدكتو فهد العفاسي ورئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» المستشار عبدالرحمن النمش، عرضا مرئيا لمجلس الوزراء، تناول شرح ظروف تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي، متضمنا شرحا مفصلا للأسباب التي أدت إلى هذا التراجع والنتائج المترتبة عليها، بالإضافة إلى الأسس والقواعد والمعايير التي استندت إليها منظمة الشفافية الدولية في تحديد ترتيب دولة الكويت في هذا المؤشر، كما تم استعراض توصيات الهيئة العامة لمكافحة الفساد التي من شأنها تحسين ترتيب دولة الكويت، والتي من أبرزها الاستعجال في إصدار التشريعات ذات الصلة، وإنجاز مبادرات الاستراتيجية الوطنية بالسرعة الممكنة، وتفعيل التدابير والإجراءات الإصلاحية التي لها أثر مباشر وملموس على المواطن، وكذلك تسريع وتيرة التحول الرقمي للخدمات الحكومية.

الشطي

أضاف أن المواقف تختلف لدى البعض حسب المصلحة الحزبية لا المصلحة الوطنية، مشددا على أن «المواطنين سواسية حسب الدستور ونتعامل بمسطرة واحدة، فلستم أفضل من غيركم، والحديث عن خيانات وخلافه مرفوض، لأن هناك من يعتبر تصرفكم خيانة».

«المرأة» البرلمانية

كالشؤون والداخلية والمجلس الأعلى للأسرة، وتنقيح كامل للاقتراحات بقوانين المقدمة في هذا الشأن والتي وصل عددها إلى 9 اقتراحات.

وبينت أن القانون يتضمن توفير الحماية النفسية والسياسية والقانونية والمالية من خلال إنشاء مراكز للحماية من العنف الأسري أو استغلال مراكز الإيواء المنتشرة في كل المحافظات، وإنشاء صندوق خاص يصرف على الأسر المتضررة.

أضافت أن القانون يتضمن مادة رئيسية تتعلق بحماية المبلغ عن العنف الأسري سواء كان جارًا أو صديقا أو رب العمل إذا شهد واقعة عنف أسري تعرض لها زوج أو زوجة أو طفل وأبلغ عن الواقعة.

وأشارت الهاشم إلى أن القانون يتضمن نصًا بشأن تفعيل دور الشرطة المجتمعية التي تمتلك صفة الضبطية القضائية في وقوع حالة عنف أسري من أجل حماية الأسر، بالإضافة إلى أفراد وزارة الشؤون في مراكز الإيواء الذين يمتلكون صفة الضبطية القضائية.

الرياض

من جهة أخرى جدد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، الرفض الفلسطيني لصفقة القرن «خطة السلام الامريكية» المنتظر ان تكشف الادارة الامريكية تفاصيلها اليوم.

وقال اشتية في اجتماع لمجلس الوزراء الفلسطيني، ان «الخطة هي لحماية الرئيس الامريكي دونالد ترامب من العزل، ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو من السجن..ليست خطة سلام للشرق الأوسط وانما خطة سلام الذات لأصحابها».

أضاف: «نرى في الخطة من ناحية التوقيت، وما تم تنفيذه منها أدوات لتلبية رغبات دولة الاحتلال وزعامة نتنياهو وترسيخ لهذا الاحتلال وهي تعصف بأسس الحل العربية التي اقرتها القمم العربية المتعاقبة خاصة مبادرة السلام العربية، وتتعارض مع أسس الحل التي وضعتها أوروبا».

وقال: «هذه الصفقة التي لا تستند الى الشرعية الدولية والقانون الدولي والتي تعطي إسرائيل كل ما تريده، على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثلة في الدولة المستقلة ذات السيادة ومتواصلة الأطراف وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين بالعودة لا تشكل أساسا لحل الصراع».

واعتبر ان الخطة أمست مادة للتفاوض بين نتنياهو وغانتس وليست أساسا للحل الشامل والدائم، مؤكدا ان القدس ارض محتلة وهي عاصمة دولة فلسطين.

وجدد اشتية الرفض الفلسطيني لهذه الخطة ووصفها بالمؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية، مطالبا المجتمع الدولي بان لا يكون شريكا فيها «لأنها تتعارض مع ابجديات القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني».

وقال إن «امتنا العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، ان تكون درعا واقية لحماية فلسطين من المؤامرة الكبرى وصون حقوق أهلها»، مشيرا الى دعوة سيوجهها الرئيس محمود عباس للقيادة الفلسطينية لمناقشة كيفية الرد وشكله.

مقتل «أسطورة السلة»

[illegible]

العراق

وذلك بعد أن هدد هجوم صاروخي على مقر السفارة الأمريكية في بغداد بتصعيد الموقف.

ويعد الهجوم، الذي أسفر عن إصابة شخص واحد، تطورا خطيرا، لاسيما بعد أن استهدف عدة منشآت عسكرية تأوي عسكريين أمريكيين في الأشهر الأخيرة.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم الأخير، ولكن الأمريكيين طالما حمّلوا فصائل مسلحة تدعمها إيران المسؤولية عن استهداف الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

وجدد الهجوم الأخير المخاوف من احتمال انجراف العراق في الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، بعد مضي أسابيع على قيام الأمريكيين باغتيال الجنرال الإيراني، قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، وآخرين، في مطار بغداد الدولي.

ويخشى المحتجون المناهضون للحكومة من إمكانية أن يقوض ذلك حراكهم، الذي يعد أكبر حركة احتجاج شعبية يشهدها العراق منذ عدة عقود.

وكانت المظاهرات قد اندلعت في بغداد ومدن جنوب العراق، في الأول من أكتوبر الماضي، احتجاجا على استشراء الفساد وتفشي البطالة وتدني الخدمات العامة.

ويطالب المحتجون بإجراء انتخابات فورية، بعد تشكيل حكومة انتقالية ترأسها شخصية مستقلة لا تنتمي لأي من الأحزاب السياسية التي هيمنت على الحكم منذ الغزو الأمريكي، في عام 2003، ومقاضاة الضالعين في الفساد والمسؤولين عن الاعتداءات التي تعرض لها المحتجون في الآونة الأخيرة.

وكان المتظاهرون قد صعدوا الضغوط، في الأسبوع الماضي، وذلك بإغلاق الطرق بالإطارات المشتعلة والحواجز المعدنية، ولكن شرطة مكافحة الشغب ردت على ذلك بالعيارات النارية، والغاز المسيل للدموع.

لبنان

وقام محتجون بإلقاء الحجارة على قوات الأمن التي أغلقت الطريق قرب البرلمان، قبيل انعقاد جلسة لمجلس النواب لمناقشة الموازنة العامة لعام 2020 فيما تواجه البلاد أزمة مالية عميقة.

وذكر الإعلام المحلي أن «إشكالا» وقع بين القوى الأمنية اللبنانية ومحتجين أزالوا السياج الشائك من محيط مجلس النواب مع تزايد أعداد المتظاهرين، الذين دعوا للاحتجاج أمام البرلمان.

وكانت قوى الأمن الداخلي طلبت من المشاركين في التحركات الحفاظ على سلمية التظاهر والابتعاد عن السلك الشائك وعدم محاولة نزعه حفاظا على سلامتهم.

وحاول عدد من المتظاهرين منع مرور سيارة نائب عند مدخل أسواق بيروت، وعمد بعض الأشخاص الى افتراش الأرض، لكن الجيش منعهم من ذلك.

وكان الجيش منع صباحا متظاهرين من دخول ساحة النجمة فيما دعا المحتجون الجيش لفتح الطريق أمامهم للوصول لمجلس النواب.

ووقع إشكال في محيط مجلس النواب بين عدد من المتظاهرين وعناصر من الجيش بعد أن منعهم من التقدم نحو المجلس وأجبارهم على التراجع. وحاولت مجموعة من المحتجين دخول أحد منافذ ساحة النجمة، حيث تمكن الجيش من إبعادهم، فتجمعوا عند الواجهة البحرية مقابل قاعدة بيروت البحرية. وناشد المحتجون الجيش فتح الطريق أمامهم لدخول مجلس النواب.

وكان حراك لبنان دعا للتجمع أمام مجلس النواب، حيث يعقد جلسة مناقشة الموازنة اليوم وغدا، وسط خلافات حول دستورية هذه الجلسة من عدمها.

وتزامنا مع دعوات الحراك إلى قطع الطرقات وإقامة جدران بشرية في مواجهة جدران الفصل التي جرى استحداثها في محيط السراي الحكومي والشوارع المؤدية إلى البرلمان في العاصمة بيروت، أعلن الجيش عن تدابير استثنائية في محيط مجلس النواب بهدف تأمين انعقاد جلسة إقرار الموازنة.